



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة

اللامركزية كأداة لتكريس استراتيجيات وتتفيذ سياسات شمولية بتونس

لظفي بن سعيد، مدير عام التنمية المستدامة

المنتدى العربي للتنمية المستدامة: "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية"
(بيروت، 9-11 أبريل 2019)

تشخيص الوضع التنموي بتونس ما قبل الثورة

لقد ساهمت السياسات التنموية المتبعة خلال العقود الماضية في تفاقم ظاهرة التفاوت التنموي بين الجهات حيث تم اعتماد تمشي مركزي لا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية ولا يسمح باستغلال وتوظيف الثروات المتوفرة فيها وكذلك دون تشريك فعلي لكل الأطراف ومنها المجتمع المدني والهيكل المهنية على المستوى الجهوي والمحلي في بلورة التوجهات والسياسات التنموية.

وبالرغم من السياسة المعتمدة إلى موفى التسعينات والمتمثلة خاصة في توفير البنية الأساسية المتطورة والتدخلات في شتى الميادين الاجتماعية ذات العلاقة بتحسين ظروف العيش إلا أن الاستثمارات العمومية، على أهميتها، لم تمكن من توفير الأرضية الاقتصادية الملائمة ولم تساهم بصفة ناجعة في فك العزلة عن بعض المناطق وخاصة الريفية منها ولم تيسر ربط مواقع الإنتاج بالمراكز الحضرية للمدن، وضلت عديد الجهات الداخلية تفتقر إلى بنية أساسية اقتصادية متطورة.

كما اتسم الوضع بجل المناطق الداخلية بتواضع الإمكانيات المادية نتيجة ضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية وافتقار الإدارات الجهوية والمحلية إلى الكفاءات المهنية من ناحية العدد والاختصاص خاصة في مجال الاستشراف والتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع وخاصة المتعلقة بالخدمات الأساسية في أغلب المناطق.

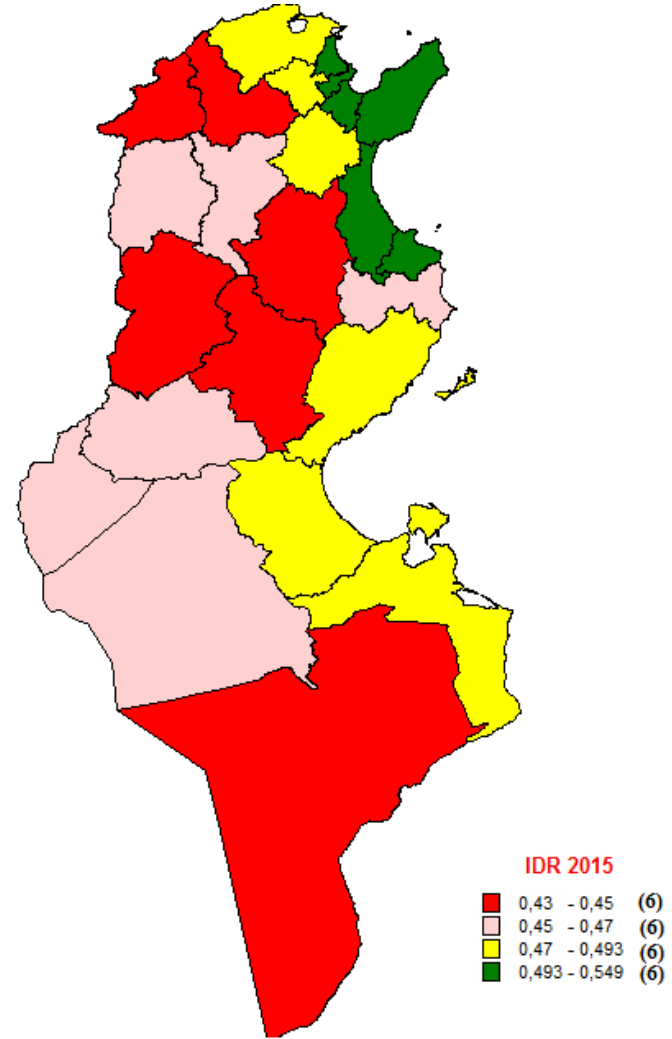
تشخيص الوضع التتموي بتونس ما قبل الثورة (يتبع)

● وعلى مستوى تحسين ظروف العيش سجلت المؤشرات الاجتماعية نسبا متفاوتة لم ترتق إلى المستويات المأمولة بالرغم من أهمية الاستثمارات العمومية خاصة بالجهات الداخلية التي سجلت ارتفاعا في نسب الفقر والبطالة. كما أن العديد من هذه المناطق بقيت تفتقر إلى مقومات العيش الكريم حيث لم تشهد مؤشرات تحسين ظروف العيش (تنوير ريفي، ماء صالح للشرب، مسالك ريفية،...) تحسنا ملحوظا. كما أن الانتفاع بالمرافق الجماعية بقي دون المعدل الوطني لاسيما على مستوى التعليم والخدمات الصحية والتجهيزات والمرافق الشبابية والرياضية والثقافية.

● عدم إحكام التصرف في البرامج والسياسات العمومية في المجال الاجتماعي وعدم توخي قواعد الحوكمة الرشيدة في تنفيذها إضافة إلى انعدام العدالة في توزيع هذه التدخلات وانتهاج تمشي يفتقر إلى الموضوعية ولا يستند إلى مبادئ الوضوح والشفافية، حيث اكتست هذه البرامج طابع التعدد والتشتت والافتقار للتقييم الموضوعي والدوري والتنسيق بين مختلف المتدخلين إضافة إلى المعالجة الجزئية وقصيرة المدى للإشكاليات المطروحة.

مؤشر التنمية الجهوية بالبلاد التونسية

على مدى العشرين سنة قبل الثورة حققت تونس معدل نمو سنوي يقدر بـ 5 %، لكن يبدو أن التنمية الناجمة عن هذا النمو الاقتصادي لم تشمل بنفس القدر كل جهات البلاد، حيث تبين أن هناك بعض المناطق كانت أكثر حظا من غيرها كما تظهره هذه الصورة من خلال مؤشر التنمية الجهوية الذي يشمل معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

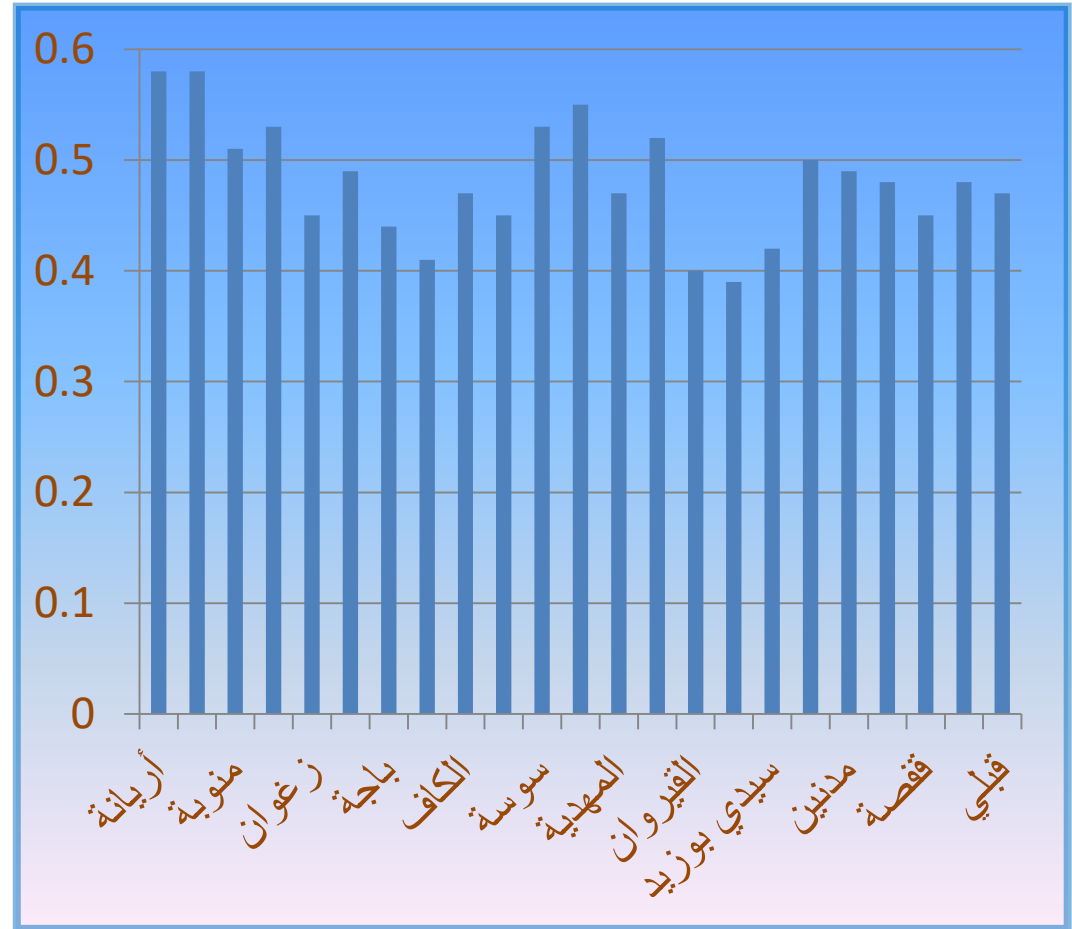


مؤشر التنمية الجهوية بالبلاد التونسية لسنة 2018

يتراوح مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2018 بين 0.388 و 0.593

مقارنة مع سنة 2015، شهد معدل مؤشر التنمية الجهوية انخفاضا (من 0.502 و 0.486، على الرغم من الاستقرار النسبي في ترتيب الولايات الأكثر تفضيلاً.

هذه النتيجة توضح الصعوبات التي واجهتها تونس خلال هذه الفترة الانتقالية. ولقد شكلت القيود المفروضة على حيازة الأراضي وبطء الإجراءات الإدارية وثقلها عقبات حقيقية أمام تنفيذ المشاريع العامة داخل المناطق. وبالتالي، فقد شهدت جميع الولايات انخفاضا في معدل مؤشر التنمية الخاص بها.



ما الحل ؟

خيار التنمية المستدامة من منظور الدستور

أمام هذا الوضع، أصبح خيار التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، وجاء الدستور الجديد للجمهورية التونسية (27 جانفي 2014) لترسيخ هذا الخيار:

● ففي فصله الثاني عشر أكد على أن "تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي، كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية". كما خص الفصل 44 من الدستور الحق في الماء "الحق في الماء مضمون والمحافظة وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع". كما تم تخصيص الفصل الخامس والأربعين للحق في بيئة سليمة ومتوازنة "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي".

● هذا بالإضافة إلى احداث الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة بالفصل التاسع والعشرين. هذه الهيئة تستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مخططات التنمية.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

وفقا للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تم وضعها في أفق 2020، لا بد من أن تعمل تونس على التغلب على العديد من التحديات والتي يمكن تلخيصها في تسعة محاور رئيسية:

1. تطوير نظم الاستهلاك والإنتاج المستدامين،
2. النهوض باقتصاد منصف وقوي، دعم العدالة الاجتماعية ومقاومة التفاوت الجهوي،
3. التصرف المستديم في الموارد الطبيعية،
4. وضع مقومات لتهيئة ترابية متوازنة تعتمد على منظومة نقل ناجعة ومستدامة
5. النهوض بجودة حياة المواطن،
6. تطوير النجاعة الطاقية والنهوض بالطاقات المتجددة في اتجاه منظومة طاقية مستدامة،
7. دعم القدرات للتأقلم مع التغيرات المناخية،
8. النهوض بمجتمع المعرفة،
9. وضع أسس الحوكمة الرشيدة في مجال التنمية المستدامة (حوكمة جديدة تنبني على اللامركزية وتعتمد على المناهج التشاركية وتأخذ بالاعتبار الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

الأولويات والاصلاحات ضمن المخطط الخماسي 2016-2020

ثم جاء المخطط الخماسي 2016-2020 بسياسات واصلاحات جديدة متناغمة مع المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، كحلول للواقع التنموي بإشكالياته وضغوطاته وفرصه المتاحة وربط مقتضيات العمل التنموي بإرساء مقومات اللامركزية. وتتمثل الأولويات والاصلاحات في 5 محاور:

1. المحور الأول: ارساء الحوكمة الرشيدة واصلاح الإدارة ومقاومة الفساد
2. المحور الثاني: من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري (نسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية)
3. المحور الثالث: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي (إحكام التكامل بين مكونات المنظومة التربوية، العناية بالشباب والطفولة، المعالجة الاقتصادية لظاهرة الفقر، النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني،)
4. المحور الرابع: الاقتصاد الأخضر ضامن للتنمية مستدامة (تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية، إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحماية الثروة الطبيعية)
5. المحور الخامس: تجسيم طموح الجهات (تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات، دفع التنمية بالجهات، تكريس مبدأ الشمولية والإدماج بما يراعي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة، تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي، تطوير اللامركزية وارساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية وتفعيل التمييز الإيجابي للجهات المحرومة الذي أقره الدستور)

إرساء مقومات اللامركزية

تدرج التوجهات العامة للاستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية والمحلية للفترة القادمة في إطار تجسيم أحكام الدستور الجديد للجمهورية التونسية خاصة من خلال تطبيق:

- الفصل 14 الذي تضمن التزام الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة،
- الباب السابع المتعلق بالسلط المحلية (الفصل 131- الفصل 144) من جهة أخرى.
- الفصل 12 وصّف عملية التمييز الإيجابي كالآتي: " تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي "

إرساء مقومات اللامركزية (يتبع)

- وتطبيقا للفصل 14 من الدستور، وقصد ضمان مقومات التنمية العادلة والشاملة والمستدامة، تم وضع الإطار الاستراتيجي للتجسيد التدريجي والفعلي للامركزية وذلك من خلال اصدار القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية في 9 ماي 2018 الذي يهدف إلى ضبط القواعد المتعلقة بتنظيم هيكل السلطة المحلية وصلاحياتها وطرق تسييرها وفقا لآليات الديمقراطية التشاركية بما يحقق اللامركزية والتنمية الشاملة والعدالة والمستدامة
- إن التغييرات التي أدخلها القانون الأساسي ومن بينها التدبير الحر للسلطة المحلية، الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة ، من شأنها أن تشكل بالفعل خطوة أساسية نحو تحقيق الحوكمة البيئية المحلية وأن تساعد البلديات على اكتساب القدرة على الاستدامة في مختلف برامجها، حيث أنها ستحقق، على المدى المتوسط، الاستقلالية المالية، فضلا عن القدرة على تحمل مسؤوليات أكبر في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بها. وهكذا ستصبح المحلية أقل اعتمادا على المساعدة المالية التي تقدمها لها الدولة.
- وفي هذا الطار تم انجاز بوابة الجماعات المحلية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية (PDUGL) لتطوير كفاءات البلديات وتكريس ثقافة الحوكمة الرشيدة التي تتجسم عبر الشفافية والتشاركية والمساءلة. وتضع هذه البوابة على ذمة المستخدمين معلومات متنوعة حول المالية وأداء البلديات ومخطط الاستثمار والإطار القانوني والتنظيمي المنظم للجماعات المحلية.

إرساء مقومات اللامركزية (يتبع)

- دعم الحوكمة المحلية في اطار برنامج شامل لمرافقة مسار اللامركزية من خلال:
 - ◆ دعم الاطار القانوني والمؤسسي للامركزية والمالية المحلية.
 - ◆ دعم آليات المحاسبة والمالية المحلية للجماعات المحلية.
 - ◆ بحث سبل تعاون لامركزي بين البلديات التونسية ونظيراتها الأجنبية في مجالات ذات علاقة بالحكم المحلي ونقل الصلاحيات.
 - ◆ تعزيز البلديات بالرصيد البشري الذي يعتبر من الأولويات في الفترة الراهنة والذي من شأنه أن يرفع من نسبة التأطير بهدف تحسين أساليب العمل والإسراع في إنجاز المشاريع. تكوين أعضاء المجالس البلدية المنتخبة وأعوان البلديات
- تم إجراء انتخابات بلدية سنة 2018 لتركيز أسس الديمقراطية المحلية ودعم الحوكمة المحلية وفق مقتضيات الدستور.
- كما أن انتخاب المجالس الجهوية في مرحلة ثانية من شأنه أن يدعم تنفيذ استراتيجية التنمية الجهوية والمحلية ويضمن مشاركة واسعة للمواطنين في بلورة وانجاز ومتابعة تنفيذ سياسات وبرامج التنمية الجهوية والمحلية والتي ستكون من هذا المنطلق تعبيراً عن الطموحات والتطلعات التنموية بالجهات.

الصلة بين اللامركزية والاستراتيجيات والسياسات الشمولية

إن الصلة بين الاستراتيجيات والسياسات القطاعية والجماعات المحلية هي النقطة المحورية في تشارك المسؤولية بين الدولة وهذه الأخيرة وعليها أن تتوفر فيها مواصفات عالية من خلال:

- تتناغم السياسات القطاعية (القوانين والأوامر) مع اللامركزية.
- تمكين الجماعات المحلية من الموارد المالية.
- إنجاز أو إجراء استراتيجيات وبرامج قطاعية بصفة تشاركية مع الجماعات المحلية وبصفة عكسية مشاركة المصالح المركزية (قدر الإمكان) في مخططات وبرامج التنمية المحلية للأخذ بعين الاعتبار مشاغل الجماعات المحلية القطاعية بما يمكن من تعديل التفاوت الجهوي والتميز الإيجابي.
- قبول المصالح الفنية للسلطة المركزية التغيرات الحاصلة بمقتضى اللامركزية والقطع مع سيطرة سلطة الوصاية وتعويضها بتقديم الإحاطة المستوجبة.

الخاتمة

- التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر خيار لا بد منه للمنوال التنموي الجديد وذلك للتغلب على العديد من التحديات المرتبطة بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- اللامركزية والحوكمة المحلية أداة فاعلة لتكريس الشمولية والإدماج وتحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي.
- يقتضي الإدماج التوجه الفعلي نحو وضع آليات (استراتيجيات وسياسات شمولية) مستحدثة للتقليص من الفوارق بين مختلف الأفراد والفئات والجهات وتحقيق الرفاه في مختلف الميادين (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والرقمية...) بصفة متناغمة مع آليات اللامركزية.
- يستوجب هذا العمل المشاركة والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بما يضمن من التملك الجماعي لهذا المسار مع التشاور حول إعداد نصوص قانونية (أوامر وقرارات حول نقل المهارات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية في ميادين الأساسية التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية).

Made with KINEMASTER

“
شكراً
لكم على
المتابعة
”

Recorded by Mobzen